العمران وعدالة توزيع الاستثمارات

بقلم : د/ سامح سعيد عبد العزيز باحث فى مجال التخطيط الاجتماعي

القاهرة كما يقول العامة هي مصر وكما تقول الأرقام هي فعلاً تستأثر بمعظم الخدمات والاستثمارات، وإذا كانت في القاهرة الكبرى ٢٠% من سكان مصر فهي تستأثر بنسبة ٤٠% من استثمارات الخطط الخمسية. وهذا هو سر تضخمها والعامل الرئيسي في زيادة مشاكلها البيئية والصحية والأمنية والمرورية. وكلما تزايد تعدادها ازدادت نسبة الاستثمارات الموجهة إليها لحل مشاكل وكأن ليس في مصر مدينة أخرى غيرها. حتى أن البعض الذي يبحث عن حل لمشاكلها يقترح توجيه بعض من الاستثمارات الخاصة بها إلى المدن في المناطق الريفية لتزداد تضخماً هي الأخرى أي أنه يرمي بمشاكل القاهرة إلى المدن الأخرى في الوادي الضيق حتى لا تتضخم المدينة. ومع ذلك فلا تزال المدينة تزداد تضخماً حتى كادت أن تصاب بتوقف الشرايين ولا يسعفها عن ذلك إلا الحقن المؤقتة المتمثلة في الكباري العلوية أو الأنفاق التحتية لأجل محدود ما تلبث أن تعود بعده إلى سكرات الموت.

لقد نبه المخططون والخبراء منذ الخمسينات والستينات إلى مصير القاهرة المحتوم إذا لم يوضع في مستقبلها في إطار الإستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادي ولكن دون جدوى فهي تضم قلب نظام الحكم وهي تضم كل متخذي القرارات وكل الوزارات وكل الخدمات ومعظم الجامعات والإدارات والشركات ومراكز النشر والإعلام الذي يمثل الرأي العام. ومع أن جميع المواطنين في جميع المدن يدفعون الضرائب للدولة ويمكن لأهل القاهرة أن يحصلوا على خدمات أكثر من غيرهم.

الأمر الذي يعبر عن عدم العدالة في التوزيع وسوف تستمر هذه الظاهرة ما دام المسئولون يقومون بطرح المشروعات تلو المشروعات حولهم في القاهرة والقليل منها خارجها.

في القاهرة عام ١٩٩٩ حوالي ١.٢٥ مليون سيارة تجري في شرايينها الضيقة وبها ٢٥% من تلامذة مصر و٥٠% من طلبة الجامعات ، فيها ٤٢٠ ألف بائع متجول و ٧٥% من كبار الأطباء، بها أكبر نسبة من التلوث في العالم ، نسبة غاز الأوزون بها أكثر من ٨٠ جزء في المليون، يتعاطى حوالي ٦٢% من

سكانها العقاقير المهدئة وتنخفض إنتاجيتهم بحوالي ١٤% ، نصيب الفرد فيها ٤٥سم٢ أي ٥سم ×٩سم أقل من موضع قدم واحدة، بها ٥٠% من الجرائم مع أن بها ٢٠% من سكان مصر، تحتل المرتبة ٠.٠٦% من أرض مصر الصحراوية، الجبانات فيها تحتل أكثر من ١١ كيلومتر مسطح وتعدادها عام ١٩٩٦ ٦.٨ مليون نسمة، بها حوالي ٨٠٠ منشأة صناعية وحوالي ٩٠٠٠ ورشة حرفية و٩٢ فندقاً، ١٦٢ نادياً رياضياً و١٦٦ وحدة خدمات اجتماعية و ٣٤٠٠ جمعية أهلية وحوالي ٢٤٠٠٠ أسرة منتجة، نصيب الفرد فيها ٤٨٠ لتر مياه نقية ، ٧٠٠ كيلو وات كهرباء ، ٢٩٣ لتر مياه صرف صحي، فيها ٥٥كلية جامعية، ٣١ معهد عالي. بها ٣١٦ مؤسسة صحية ، وطبيب لكل ٦٥٠ مواطن، معدل الزيادة السكانية فيها ١.٦% سنوياً ، في القاهرة حوالي ٦٦٣٨ كيلومتر من الطرق المرصوفة المستغل فيها للمرور على أحسن تقدير حوالي ٤٤٠٠ كيلومتر، والباقي جراجات سطحية نسبة البطالة فيها ٨% واستثمارات الخطة الخمسية الثالثة في مدينة القاهرة فقط التي تضم عام ١٩٩٦ ٦.٧مليون نسمة بلغت ١٢ مليار جنيه بمقدار ٢٣% من إجمالي استثمارات الجمهورية بينما نسبة السكان حسب الرقم السابق يبلغ ١١% من عدد السكان وهذا ما يثبت مرة أخرى عدم العدالة في التوزيع، يبلغ سكان المناطق العشوائية في القاهرة الكبرى قرابة ثلاثة ملايين نسمة ، تنفق الدولة المليارات لتطويرها في مكانها ومدها بالمرافق والخدمات العامة دون النظر إلى الزيادات المستمرة في سكانها حيث تأوي إليها الفئات الأكثر فقراً مالياً وثقافياً واجتماعياً، الأمر الذي يكلف الدولة على المدى البعيد أضعاف ما تنفقه على أعمال التطوير العمراني والخدمي.

وكما تستأثر القاهرة بالنسبة الأكبر من الاستثمارات في الخطط الخمسية فهي بالتالي تستأثر بالنسبة الأكبر من الجذب السكاني للعمالة الرسمية وما يتبعها من عمالة طفيلية، تبلغ حوالي ٣٠% من الأولى وهكذا تزداد الحاجة إلى مشروعات خدمية مضافة تزيد بالتالي من الجذب السكاني وما يتبعها من تزايد في الكثافات تنعكس بدورها على المشاكل المرورية والأمنية والصحية والبيئية، التي تتفاقم بمعدلات تصاعدية يصعب مواجهتها إدارياً وتخطيطياً.. الأمر الذي يستدعي تنفيذ المشروعات الجديدة في القاهرة تبعاً لجدواها الاستيطانية خارج الوادي الضيق وليس بجدواها الاقتصادية، فالمشروعات الجاذبة للسكان تتناقص جدواها الاستيطانية وينطبق هذا المبدأ على كل ما يقام

في المدينة الكبيرة من مشروعات خدمية أو مرورية أو إدارية أو صحية أو ترفيهية، فإنشاء أوبرا جديدة مثلاً في القاهرة ليس بالطلب الجماهيري الضاغط ويمكن بناؤها وإنشاء كليات جديدة لجامعات المدينة في التجمعات الجديدة كأنوية لجامعات فرعية جديدة وإنشاء مراكز تجارية كبيرة ليس الطلب الجماهيري الضاغط ويمكن بناؤها في الضواحي البعيدة التي تصلها السيارات ومنح الشباب قروضاً لإنشاء صناعات صغيرة في مواقع إقامتهم يمكن تجميعهم في قرى إنتاجية صغيرة خارج الوادي تتوفر فيها فرص العمل والسكن والخدمات خارج الوادي بعيداً عن العاصمة أو المدن القديمة الأخرى وهكذا في غير ذلك من مشروعات الأنشطة الأخرى.

د/ سامح سعيد عبد العزيز

باحث فى مجال التخطيط الاجتماعي